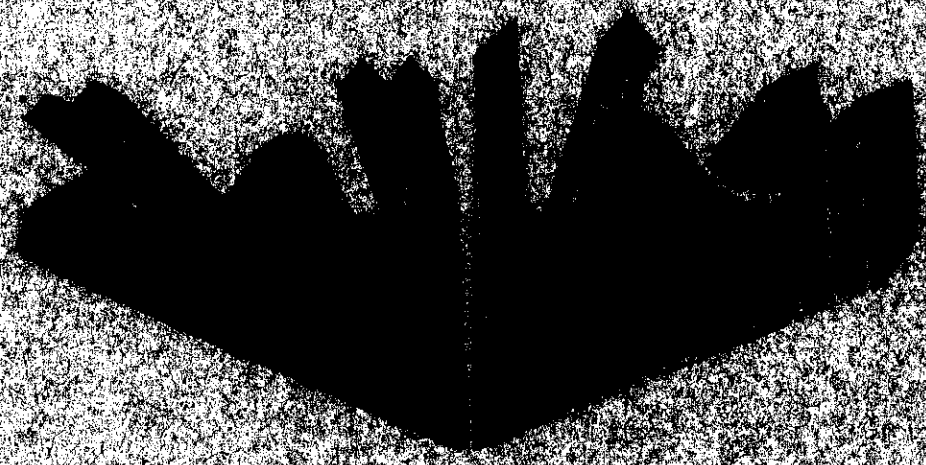

١٠-المسند إليه أتى في أغلب الجمل مقدماً على المسند، وهذا يتفق مع رأي جمهور النحاة في أن الأصل في المسند إليه أن يتقدم على المسند.

١١-جاء ضمن الجمل الواقعة خبراً للمتبدأ الجملة التي هي في معنى المبتدأ أو التي لا تحتاج إلى عائد.

١٢-جـــاء الحـــذف في الجملة الاسمية قليلاً، وهذا يتفق مع الأصل الذى قرره جمهور النحاة وهو الذكر .

١٣-لم يأت نفي الجملة الاسمية بـــ(لا) العاملة عمل ليس ولا بـــ(إنْ) ولا بـــ(لات).

١٤-وافـــق جمهـــور الـــنحاة في دخول الباء الزائدة على خبر (ما) العاملة عمل ليس، ولكنه خـــالفهم فـــي دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ المسبوق بـــ(ما) النافية، وهي تزاد قياساً في خبر (ما ولا) العاملتين عمل ليس.

١٥-خالف رأي جمهور النحاة في دخول الواو بدلاً من الفاء الرابطة في خبر (كل) المضافة إلى موصوف محذوف متأثراً بالعامية.

١٦-وخالـــف رأي جمهـــور النحاة في دخول لام الابتداء المزحلقة على خبر (أنْ) المفتوحة الهمزة ، وهم يقصرون دخولها في جملة (إنْ) المكسورة الهمزة.

١٧-ورد المبتدأ مصدراً مؤولاً والخبر جملة، وهذا يخالف رأي جمهور النحاة في أنه يشترط في المبتدأ إذا كان خبره جملة أن يكون اسماً مفرداً.

١٨-حـــذف اسم الحرف الناسخ مقدراً بضمير الشأن، وهذا أدى إلى أن الفعل الواقع في جملة الخبر ورد بعد الحرف الناسخ مباشرة وهذا ما استقبحه النحاة.

١٩-تقدم في إحدى الجمـــل المسند على المســـند إليه ، وجـــاء المسند اسماً نكـــرة مجروراً بحـــرف جر زائد هو (من) مخالفاً بذلك شرط زيادتها.

٢٠-خالف رأي جمهور النحاة في مجيء (لا سيما) غير مسبوقة بالواو، وهم يشترطون ذلك.

أما الباب الثاني فقد عرضت فيه الجملة الفعلية الأصلية، بسيطة ومركبة، والتي جاءت تـــراكيبها فـــي الغالب وفق النمط المعياري لدى النحاة العرب، ولكن هناك بعض الملاحظات أهمها :

١-أن الجملة الفعلية الأصلية البسيطة أكثر تردداً من الجملة الفعلية الأصلية المركبة.

٢-أن الجملـــة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به هي أكثر أنماط الجملة الفعلية الأصلية شيوعاً ، ويليه الجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول الأول والمفعول الثاني، وهذا يوافق ما استحسنه النحاة.

٣-الظاهـــرة المطـــردة عنده كثرة تردد الفعل المضارع، والظاهرة المطردة عنده كثرة تردد الفعـــل المـــتعدي لمفعـــول به واحد ، و يليه المتعدي لمفعولين ، ويليه اللازم ، ويليه المبني للمجهول ، ويليه المتعدي لثلاثة وهو أقل الأنواع.

٤-الظاهرة المطردة عنده كثرة تردد الفعل المبني للمعلوم دون المبني للمجهول.

٥-والظاهرة المطردة عنده التزام الرتبة، فمخالفة الرتبة لم يرد إلا قليلاً متفقاً مع رأي النحاة.

٦-والظاهرة المطردة عنده تعريف الفاعل ونائبه متفقاً مع رأي جمهور النحاة.

٧-ورد أحد المفعولين محذوفاً مع فعل يتعدى إليهما، وبعض النحاة يمنعه ، ويعده بعضهم من ضعف الكلام.

٨-اســـتخدمت (لـــو) حـــرفاً مصـــدرياً بمنزلة (أنْ)، وقد أثبت ذلك بعض النحاة ، ولم يثبته آخرون.

٩-جاء الفاعل ونائب الفاعل جملة محكية وغير محكية ، وجاء نائب الفاعل عبارة شرط في موضوع واحد. والنحاة مختلفون في مجيء الفاعل ونائب الفاعل جملة.

١٠-يتفق العقاد مع جمهور النحاة في عدم تقدم الفاعل على الفعل.

١١-سبقت بعض الجمل الفعلية الأصلية بـــ(إنَّمَا) لإفادة التوكيد والحصر ، وسبقت بـــ (كَأَنَّمَا) لإفـــادة التشبيه والتوكيد ، وهذا يتفق مع رأي النحاة في أن (ما) الزائدة إذا دخلت على الحروف الناسخة (إنَّ) وأخواتها تكفها عن العمل وتجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية الأصلية والفعلية ذات الفعل الناقص.

١٢-تجرد الفعل من أية علامة تدل على العدد في آخره عند إسناده إلى المثنى الظاهر والجمع الظاهر، وهذا يوافق رأي جمهور النحاة.

١٣-لاحظـــنا أن النفي بـــ(لا) الداخلة على الجملة الفعلية الأصلية ذات الفعل المضارع، يعد أكثـــر أنماط النفي شيوعاً، وقد توجه النفي بها إلى المستقبل ولم يرد النفي بـــ(إنْ) ولا (لَمَّا).

١٤-تردد حذف الفاعل كثيراً أكثر من ذكره ، وهذا يخالف الأصل وهو الذكر. وهذا يتفق مع رأيه في أن كل كلمة يمكن الاستغناء عنها قائلة للكاتب، وذلك للاختصار وعدم التكرار.

١٥-جاءت (كان) وبعض أخواتها تامة تكتفي بالمرفوع (الفاعل) ، وجاءت زائدة مستغنية عن الفاعـــل أو المسند إليه والمسند كما ذهب بعض النحاة. وذلك في ثمانية مواضع،وجاء الفعل (قـــل) مستغنياً عن الفاعل في اثنتي عشرة جملة لمجيء (ما) الزائدة بعده على رأي جمهور النحاة.

١٦-وزادت اللام على مفعول (منح) الأول شذوذاً في جملة واحدة، وهو بذلك يخالف شروط زيادتها.

١٧-خالـــف العقاد جمهور النحاة ، حيث جعل (رأى) الحلمية معلقة عن العمل لمجيء (كَأَنَّ) التـــي لها الصدارة في الكلام بعدها، والنحاة يقولون:إن (رأى) إذا كانت حلمية لم يدخل على مفعوليها التعليق.

١٨-زادت (مِنْ) على المفعول به في جملة واحدة، وهو يخالف شروط النحاة في زيادتها.

أمـــا الـــباب الثالث فقد عرضت فيه الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص بسيطة ومركبة وذلـــك فـــي فصلين، والتي جاءت وفق النمط المعياري لدى النحاة العرب، ولكن هناك بعض الملاحظات أهمها :

١-الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص البسيطة أكثر تردداً من الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص المركبة.

٢-الظاهرة المطردة التزام الرتبة ، وذلك في الجمل التي ذكر فيها الفعل الناقص والمسند إليه والمسند.

٣-الظاهرة المطردة عنده تعريف المسند إليه وتنكير المسند متفقاً مع رأي جمهور النحاة.

٤-المســـند جـــاء فـــي عدد كبير من الجمل جاراً ومجروراً أوظرفاً، والعقاد يرى أنه متعلق بمحذوف (استقرار أو مستقر).

٥-خلـــت عبقـــرية عمـــر من الأفعال الناقصة الآتية : (أضحى وأمسى وبرح وكرب وأخذ وأنشأ). وأكثر الأفعال الناقصة تردداً الفعل الناقص الماضي (كان).

٦-جـــاء الحذف في الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص أكثر من ذكر العناصر الأساسية كلها، وهذا يخالف الأصل وهو الذكر، وهو للإيجاز والاختصار، لأن كل كلمة يمكن الاستغناء عنها تضعف أسلوب الكاتب، والظاهرة المطردة عنده في الحذف هي حذف المسند إليه.

٧-الظاهـــرة المطـــردة عنده في هذا الباب النفي بـــ(لم) يليه النفي بـــ(ليس) ثم النفي بـــ(ما) ثم النفي بـــ(لا)، ولم يرد النفي بـــ(لن أو لَمَّا أو إنْ).

٨-دخلـــت لام الجحود على خبر الفعل الناقص (كان أو يكون) المسبوق بنفي، وهذا يتفق مع رأي جمهـــور النحاة. ودخلت اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة والنافية على خبر الفعـــل الناقص غير المنفي، وهذا يتفق مع رأي جمهور النحاة الذين يوجبون دخول اللام الفارقة في جملة الخبر إذا كانت تبدأ بفعل ناقص.

٩-دخـــل الفعل الناقص (ليس) على الجملة الفعلية الأصلية ذات الفعل المضارع مباشرة، وقد اختلف النحاة فيها وفي عملها ، هل تعد حرفاً أو فعلاً ؟ ونرى أنها فعل ناقص يعمل عمل (ليس) واسمها ضمير الشأن محذوف.

أمـــا الخصـــائص والســـمات الأسلوبية التركيبية للعقاد من خلال الجملة الخبرية في عبقرية عمر ، فيمكننا أن نتلمسها فيما يلي :

١-يتســم أســلوب العقــاد بغلبة الجملة الفعلية الأصلية، فقد ترددت في سبعة آلاف ومائتين وأربعة وثلاثين موضعاً، يليها الجملة الاسمية، وجاءت في ألفين وسبعمائة وسبعة وتسعين موضـــعاً ، ثم أخيراً الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص ، وجاءت في ألف وموضع واحد. وهذا يتفق مع رأيه الذي يتفق فيه مع بعض الغربيين في "غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوربيـــين وغلـــبة الجملـــة الفعلـــية على ألسنة الناطقين" بالضاد"[١]، ويرجع "علة هذا الاخـــتلاف أن اللغـــة العربية أوفى وأكمل من اللغات الأوروبية، وأن اللغات الأوروبية انـــتقلت من أطوارها الأولى إلى أطوارها التي ازدهرت فيها قبل أن تتنوع فيها أوضاع الكلمات والجمل على حسب موضوعات التفكير ... وهذا نقص منتقد وليس بالميزة التي تدل على الكمال والارتقاء"[٢].

ويوضـــح الفرق بين الجملة الفعلية الأصلية والجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية أصـــلية، فيقول : "فإننا نقول : (محمد حضر) إذا كنا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الخصوص، ولكننا نقول : (حضر محمد) لمن يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه، ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور ، بل لعل السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعـــن علـــيّ كمـــا ينتظره عن محمد، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور منتظر أو غير منتظر"[٣].

٢-يتســم أســلوب العقــاد بصفة عامة بالمعيارية في التركيب، ولم يخالف جمهور النحاة إلا نادراً، ولا نستطيع من خلاله أن نقدح في لغته العربية.

٣-يتســم أســلوب العقاد بالبساطة في التركيب، سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية أم الجملة الفعلية الأصلية أم الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص على ما ذكرنا من قبل.

٤-لم يخالف العقاد في الحكم الإعرابي للجملة الخبرية من حيث الرفع والنصب والجر والجزم لعناصرها الأساسية وغير الأساسية.

٥-يتســم أســلوب العقاد بإطالة بناء الجملة من خلال عناصرها المؤسسة أو غير المؤسسة، ولـــذلك نلاحظ أن الجملة تطول طولاً عظيماً تصل إلى فقرة كاملة في بعض المواضع، ولكنه يخلو من الحشو والتكرار.

---

(١) عباس محمود العقد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص : ٥٧ .

(٢) السابق : ص : ٥٩، ٦٠ .

(٣) السابق : ص : ٦٠ .

٦-يتسم أسلوب العقاد التركيبي بصفة عامة بالتزام الرتبة في أغلب المواضع، ولم يتردد تغيير الرتبة إلا قليلاً ، والغـرض منه التوكيد والتخصيص والتنبيه، وللعقـاد رأي في التقديم والتأخيـر حيث يقول : "فإذا قال العربي : (في الدار رجل) فهو كلام مفيد، وتقديم الجار والمجـرور فـيه مقصـود لأنه يشتمل تنبيه لا يؤديه هذا الأداء قول القائل (رجل في الدار)" [1]، والتزام الرتبة يتفق مع الأصل الذي قاله علماء النحو.

٧-يتسم أسلوب العقاد التركيبي أيضاً بكثرة الحذف بصفة عامة والمسند إليه (المبتدأ أو الفاعل أو اسـم الفعـل الـناقص) بصفة خاصة، وهذا يخالف الأصل الذي ذكره علماء النحو، فأسـلوبه يتسم بخلوه من الحشو والتكرار متفقاً مع رأيه في الديوان، وهو أن كل كلمة يمكن الاستغناء عنها قائلة للكاتب[2].

٨-لـدى العقـاد مقدرة بارعة على الاستفادة من التراكيب التي قرأها أو حفظها من التراث، فيصوغ على شاكلتها وينسج على منوالها، ولكنها لا تغض من تراكيبه أو أسلوبه، وإنما تـزيدها قـوة مبعثها المقدرة اللغوية وصفاء الذهن هذا إضافة إلى ظاهرة الاقتباس من القـرآن وكلام الرسول والصحابة وغيرهم والمؤرخين والغربيين التي تكثر في كلامه بصورة لافتة للنظر، وهذا الاقتباس يمتزج بتراكيبه امتزاجاً شديداً لدرجة أنك تشعر أنه كلامـه، وهـذا يـزيد كلامه قوة ويؤكده ويدل على أمانته العلمية، ولكنه لا يشير إلى مصادره المقتبس منها.

٩-مـن الأساليب الخاصة بالعقاد التنازع في العمل، وهو من التصرف في أحكام الإسناد في الجملة الخبرية، وهو نوع من الإيجاز والاختصار.

١٠-آثـر العقاد صيغ المبنى للمجهول على غيرها من الصيغ التي يمكن أن تقوم مقامها من أفعـال المطاوعة أو غيرها، لأن السامع يهمه أن يعلم شيئاً عن الفاعل، والمتكلم يخبره بأنه لا يعرفه أو لا يريد أن يذكره، وهو نوع من الإيجاز والاختصار.

١١-يتسـم أسـلوب العقـاد بالاعتراض بين المسند والمسند إليه ، وذلك بالجار والمجرور أو الظرف أو بالمفاعيل بين الفعل والفاعل أو بالجملة الاعتراضية.

١٢-تأثر بالعامية في دخول الواو بدلاً من الفاء على خبر المبتدأ (كل) المضافة إلى موصوف محذوف، وهذا لم يسمع عن العرب، وإنما يسمع في العامية المعاصرة.

١٣-هـذا بالإضـافة إلـى تفوق نمط على آخر أو صيغة على أخرى على ما رصدناه في البحث.

---

(1) العقاد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص : ٦٠ .

(2) انظر عباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني، الديوان في اللغة والأدب، ص : ١٠٤ .س